الصباح الاقتصادية
12
العدد 2550 - السنة التاسعة
الثلاثاء 20 ذي القعدة 1437 - الموافق 23 أغسطس 2016
Tuesday 23 August 2016 - No.2550 - 9th Year

مقارنة بمستواه خلال العام 2014 والبالغ 0.5%

«الوطني»: قوة الاستثمار دعمت نمو الناتج المحلي في 2015 ليصل إلى 1.8 %

تشير البيانات الأولية إلى تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت ليصل إلى 1.8% في العام 2015 مقارنة بمستواه خلال العام 2014 والبالغ 0.5% وذلك بدعم من قوة الاستثمار الذي بلغ مستويات قياسية. وبالرغم من ان البيانات تشير إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 1.3% في 2015 إلا اننا نتوقع ان يتم رفع التقديرات عند نشر البيانات النهائية المعدلة. وتشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء إلى تحسن نمو الطلب المحلي خلال العام 2015 تماشيا مع قوة نمو الاستثمار التي قابلت الضعف النسبي في مستوى الاستهلاك الحكومي والخاص.

وقد شهد قطاع النفط الذي يشمل النفط الخام وتكرير النفط تراجعا بواقع 1.7% خلال العام 2015. ولا يفسّر هذا التراجع في عامه الثالث بانخفاض مستوى انتاج النفط الذي لم يشهد اى تغير يذكر في العام 2015 وسجل متوسط بلغ 2.86 مليون برميل يوميا، بل يعزى إلى تراجع نشاط التكرير بواقع 19% خلال العام 2015 وذلك وفق بيانات الإدارة المركزية للإحصاء. أما اسباب هذا التراجع فهي ليست واضحة لا سيما وان بعض البيانات المتفرقة تشير إلى نمو نشاط التكرير في الكويت بنحو 3% خلال العام. وقد يلاحظ ان النمو الحقيقي لناتج قطاع النفط على مدى السنوات الخمس الماضية كان متطابقا مع النمو الإسمي لهذا القطاع.

وقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الإسمي تراجعا ملحوظا خلال العام 2015 وذلك إثر تراجع حاد في اسعار النفط في العام الماضي بواقع 46% تماشيا مع هبوط سعر خام التصدير الكويتي إلى النصف ليبلغ 48 دولار للبرميل خلال العام 2015 وذلك بعد ان شهد تراجعا في العام 2014 بواقع 11%. وقد شهد سعر خام التصدير الكويتي مزيد من التراجع منذ ذلك الوقت ليصل إلى متوسط 35 دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2016.

اما نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي فقد سجل تباطؤا مفاجئا خلال العام 2015 ليصل إلى 1.3%، إلا اننا نعتقد بانه سيتم رفع هذه التوقعات عند نشر البيانات المعدلة. وجاء التراجع الأكبر في قطاع الكهرباء والغاز والمياه الذي يبدو انه انكمش بواقع 9.8% حسب البيانات الأولية الرسمية. كما تباطأ النمو أيضا في قطاع الإدارة العامة والدفاع بصورة ملحوظة ليصل إلى 2.4%. كما جاء التراجع من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع المؤسسات المالية والتامين بينما استمر قطاع العقارات وخدمات الأعمال بالتقلص متكمشا بواقع 1.4% خلال العام 2015.

وشهد نمو الاستثمار انتعاشا قويا في العام 2015 تماشيا مع تطبيق خطة التنمية. فقد ارتفع نمو إجمالي الإنفاق بواقع 13% خلال العام مرتفعا إلى مستوى قياسي لم يسجله منذ عشرين عاما عند 36% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ولا يعد هذا الارتفاع أمرا مفاجئا لا سيما مع البدء بتطبيق خطة التنمية وتسارع وتيرة المشاريع في العامين 2014 و2015. وعكس أيضا الائتمان المصرفي متانة الإنفاق الراسمالي. إذ ارتفع نمو الائتمان إلى 8.5% على أساس سنوي مع نهاية العام 2015.

وساهمت قوة نشاط الاستثمار بدعم الطلب المحلي الذي شهد تسارعا خلال العام 2015. إذ سجل نمو الطلب المحلي الذي يشمل الاستهلاك الأسري والحكومي والاستثماري ارتفاعا بواقع 4.4% خلال العام 2015 وبواقع 3.1% مقارنة بعام مضى. ولكن على عكس الأنفاق الاستثماري فقد تراجع كل الاستهلاك الحكومي الاستهلاك الخاص بتاثير من تدني اسعار النفط. إذ تراجع الاستهلاك الخاص إلى ما يتجاوز النصف ليصل إلى 2.4% بينما سجل الاستهلاك الحكومي إنكماشا طفيفا بواقع 0.5% مقتربا من مستواه الذي شهده في العام 2014.

وتشير البيانات الأخيرة إلى ارتفاع ملحوظ في توقعات العام 2014 الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. إذ تشير البيانات الاخيرة إلى ارتفاع نمو القطاع غير النفطي بواقع 4.8% في العام 2014 عن تقديراته الأولية البالغة 4.2% ليسجل بذلك أسرع وتيرة نمو له منذ الأزمة المالية في العام 2008. كما ارتفعت ايضا توقعات كل من نمو إجمالي الاستثمار واستهلاك القطاع الخاص ايضا. في الوقت نفسه تم خفض التوقعات بشان الاستهلاك الحكومي إلى تقلص قدره 0.8% من نمو بلغ وفق التقديرات الأولية 8.8% في العام 2014.

وتتوقع أن يحافظ نشاط القطاع غير النفطي على نموه بنحو 4% إلى 5% في العامين 2016 و2017 كما تتوقع ان يتم رفع توقعات النمو للعام 2015. ومن المتوقع ان تستمر مستويات الاستثمار بدعم النمو لا سيما وان خطة التنمية ومشاريعها تسير وفق وتيرة تنفيذ جيدة. ولا تزال السلطات تتطلع إلى الاستعجال بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية على الرغم من تدني اسعار النفط والتي تصل قيمتها إلى ما لا يقل عن 30 مليار دينار وذلك على مدى الثلاثة إلى أربعة اعوام القادمة. ومن المفترض أن تستمر الإصلاحات المالية والمصدات المالية القوية التي يتمتع بها اقتصاد الكويت بدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة تراجع الإيرادات النفطية دون الحاجة للجوء إلى خفض الإنفاق الراسمالي المخطط.

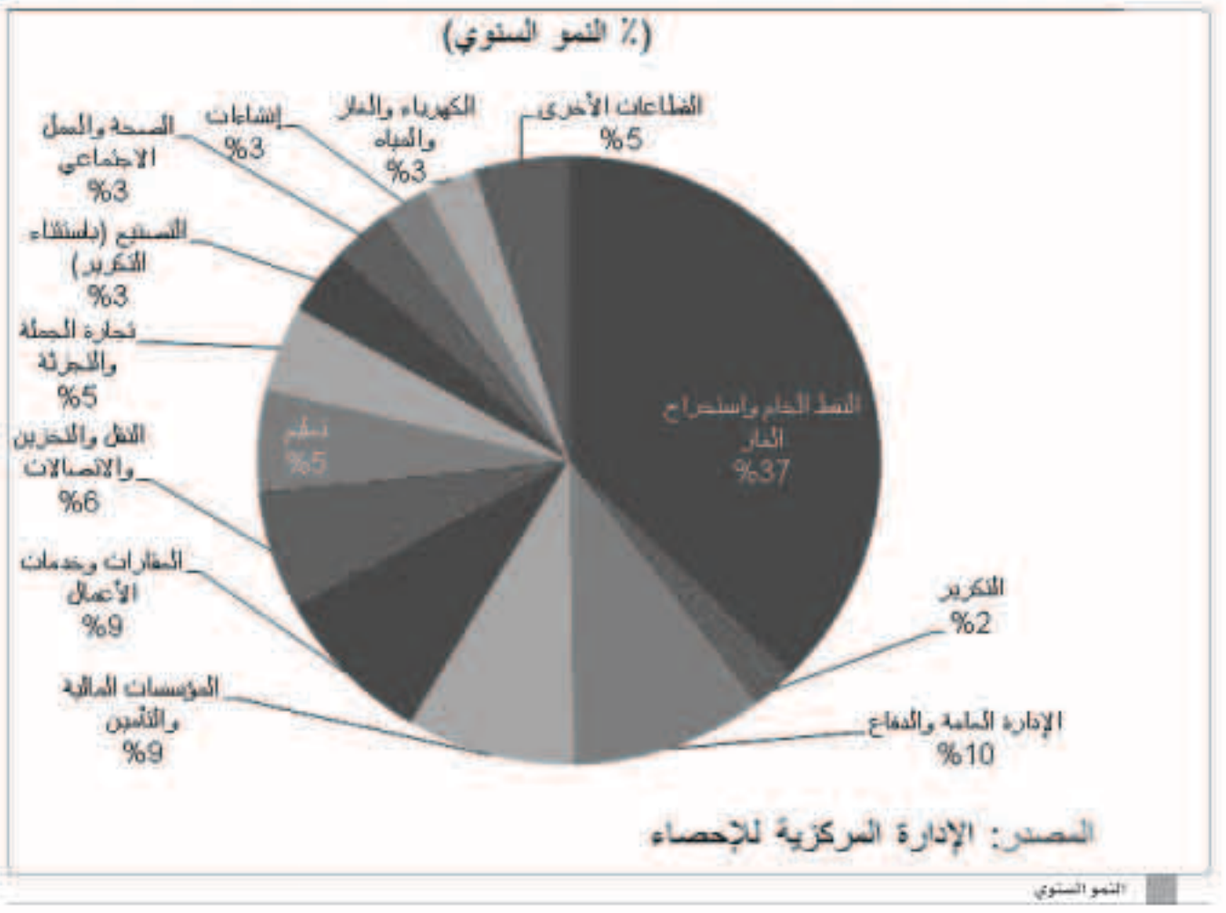

النمو السنوي

انتظاراً لمحفزات تعيد للحركة نشاطها

البورصة مازالت تقبع ..في المنطقة الحمراء

البورصة لا تزال في المنطقة الحمراء

آنهى سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تعاملات جلسة امس الاثنين على انخفاض لجملة أسباب تصدرها استمرار نمط العزوف عن الولوج في أوامر الشراء أو البيع انتظارا لمحفزات تعيد للحركة أنشطتها السابقة ما انعكس سلبا على المؤشرات التي اغلقت في المنطقة الحمراء.

وبدا لافتا للنظر في أداء السوق هيمنة الأسهم المكونة لمؤشر «كويت 15» التي استأثرت بما نسبته 80 في المئة تقريبا من إجمالي القيمة النقدية المتداولة.

ومن خلال الأرقام النهائية للاقفالات كان واضحا استحواذ التعاملات على العديد من أسهم القطاع المصرفي حيث الإقبال على سهم بنك الكويت الوطني على أكثر من مليوني دينار وكذلك سهم بيت التمويل الكويتي الذي استحوذ على 1ر6 مليون دينار.

وكان واضحا من مسار الجلسة حالة التباين التي هيمنت على جل القطاعات المدرجة لتقتنص قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والتامين الإغلاقات الخضراء والباقي أنهى الجلسة متراجعا وسط انتقائية من جانب بعض المحافظ على الأسهم ذات الأداء التشغيلي الجيد.

وعموما شهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 22 شركة شهدت ارتفاعا خلافا ل47 شركة التي شهدت انخفاضات ضمن 115 شركات تمت المتاجرة بها.

وبالنظر إلى إجمالي حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» نجد أنها استحوذت على 12ر6 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 6ر09 ملايين دينار تمت عبر 363 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 810ر63 نقطة (الدولار الأمريكي يعادل 301ر0 دينار). وكان لأخبار العديد من الشركات اثر واضح في اتخاذ قرارات المتعاملين في الدخول بأوامر الشراء أو البيع جراء هذه التطورات منها ما ذكرته شركة (مجموعة جي إف إتش) المالية بانها وقعت مذكرة تفاهم مع (بنك الخير) للاستحواذ على غالبية أسهمه.

ووفق هذه الشركة فان عملية الاستحواذ تتوقف على موافقة مجلس الإدارة والمساهمين والانتهاء من إجراءات العناية المهنية والاتفاق على هيكلية الاستحواذ والحصول على موافقة الجهات الرقابية.

ورأت أن عملية الاستحواذ سيكون لها تاثير إيجابي على المساهمين لكن لا يمكن قياس الأثر المالي عليها حاليا حيث يخضع ذلك للكيفية التي سيتم بها إتمام الصفقة كما ستقوم بالإعلان عن تطورات عملية الاستحواذ بناء على سير العمل فيها.

إلى ذلك انشغل المتعاملون كذلك بالإفصاح عن أرباح الشركة «القابضة المصرية الكويتية» بالربع الثاني من عام 2016 التي ارتفعت بنسبة 16 في المئة مقارنة بأرباح الفترة نفسها لعام 2015 وبلغ صافي الربح 98ر10 مليون دولار مقابل ربح بلغ 47ر9 مليون دولار بالربع الثاني من عام 2015.

وأظهرت بيانات الشركة تحقيق صافي ربح بقيمة 2ر32 مليون دولار للنصف الأول من عام 2016 مقارنة بأرباح بلغت 8ر22 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2015 بنمو نسبته 7ر40 في المئة وارجعت ارتفاع الأرباح نصف السنوية إلى نمو إيرادات نشاط توصيل الغاز ونشاط الكيماويات والبلاستيك ونشاط الأسمدة.

أرباح 160 شركة مدرجة بالبورصة تتراجع 10 % في الربع الثاني

تراجع جماعي لأرباح 160 شركة في البورصة

تراجعت أرباح 160 شركة مدرجة بالبورصة الكويتية، خلال الربع الثاني من العام الجاري، بنسبة 9.9%، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي، وذلك حتى نهاية تعاملات اليوم الاثنين الموافق 22 اغسطس 2016.

وبحسب إحصائية لـ«مباشر»، بلغت أرباح 160 شركة بالربع الثاني من العام الجاري نحو 419.92 مليون دينار (1.39 مليار دولار)، مقابل أرباح قدرها 465.89 مليون دينار (1.55 مليار دولار) للفترة المماثلة من العام السابق.

وأظهرت البيانات المالية للشركات الـ160، تحقيق أرباح بنحو 885.8 مليون دينار (2.94 مليار دولار) خلال النصف الأول من 2016، مقابل أرباح بقيمة 947.15 مليون دينار (3.14 مليار دولار) لنفس الفترة من عام 2015، مراجعة بمعدل 6.5%. ووفقاً لإحصائية «مباشر»، تراجعت نتائج 88 شركة في الربع الثاني مقابل نمو النتائج المالية لـ 72 شركة، فيما انخفضت نتائج 84 شركة على مستوى النصف الأول من عام 2016 مقابل نمو نتائج 76 شركة.

وتصدر بنك الكويت الوطني أرباح الشركات الـ160 على المستوى الفصلي والنصف سنوي، حيث سجل أرباحا بالربع الثاني من العام الجاري بقيمة 71.68 مليون دينار بارتفاع 7.2%، فيما سجل أرباحا بقيمة 150.62 مليون دينار بالنصف الأول من العام بتراجع نسبته 7.8%.

أرباح القابضة المصرية الكويتية ترتفع 16 %

أرباح المصرية الكويتية ترتفع

ارتفعت أرباح الشركة القابضة المصرية الكويتية (EKHO)، المدرجة ببورصتي مصر والكويت، بالربع الثاني من عام 2016 بنسبة 16%، مقارنة بأرباح الفترة نفسها لعام 2015، وفقاً لبيان الشركة.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، اليوم الاثنين، ان صافي الربح خلال الفترة بلغ 10.98 مليون دولار، مقابل ربح بلغ 9.47 مليون دولار بالربع الثاني من عام 2015.

واظهرت بيانات الشركة تحقيق صافي ربح بقيمة 32.21 مليون دولار للنصف الأول من العام الجاري، مقارنة بارباح بلغت 22.89 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2015، بنمو نسبته 40.7%.

وبحسب بيان الشركة، فإن ارتفاع الأرباح نصف السنوية يعود إلى نمو إيرادات نشاط توصيل الغاز، ونشاط الكيماويات والبلاستيك، ونشاط الأسمدة.

كانت أرباح الشركة المجمعة خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفعت بنسبة 45% إلى 21.83 مليون دولار، مقارنة بارباح نفس الفترة من عام 2015، وفقا لبيان سابق للشركة.

«أوابك»: دولنا الأعضاء تهدف لاستخدام الطاقة المتجددة بنسبة تصل إلى 40 في المئة

أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عباس النقي أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة تهدف إلى استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسب تتراوح بين 3ر4 و 40 في المئة.

وقال النقي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس الاثنين إن (أوابك) – التي تتخذ الكويت مقرا لها – أعدت دراسة خاصة بشأن استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بدول المنظمة لاسيما أن استغلال الطاقة المتجددة ونقل التقنيات الخاصة بها يعد خيارا استراتيجيا يهدف إلى تنويع مزيج الطاقة المستهلكة.

وأوضح أنه خلال السنوات الأخيرة برز خيار التوجه نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة ونقل التقنيات الخاصة بها إلى الدول الأعضاء في (أوابك) كخيار يهدف إلى تنويع مزيج الطاقة المستهلكة وإرساء صناعتها محليا وتسويقها إقليميا في بادئ الأمر ثم العمل على تسويقها عالميا في مرحلة لاحقة لتشكل رافدا إضافيا للمصادر البترولية وتساهم في تعزيز مصادر الدخل عبر تحرير المزيد من النفط والغاز من أجل التصدير.

وذكر أن من الأهداف المستقبلية لدول (أوابك) بشأن استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة مواجهة الطلب المتنامي على الكهرباء مبينا أن الدراسة التي أعدتها المنظمة تهدف إلى استعراض الواقع الحالي لمزيج الطاقة في الدول الأعضاء واستطلاع ملامحه الرئيسية واستشراف فرص التنوع في مزيج الطاقة في هذه الدول وفق منظور الموارد المتاحة والأهداف المعلنة.

ولفت إلى أن الدراسة تتناول ستة محاور أساسية أولها التعريف بموقع الدول الأعضاء في ميزان الطاقة العالمي إضافة إلى محور خاص باستهلاك الطاقة في هذه الدول والوضع الحالي للطاقة فيها واستشراف الآفاق المستقبلية لمزيج الطاقة وفرص التنوع في هذا المزيج وأخيرا النتائج والتوصيات.

وأفاد النقي بأن من أهم ما خلصت إليه الدراسة أن الموارد الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الدول الأعضاء في (أوابك) خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تؤكد إمكانية إحداث تغيير ملموس في توظيف الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لتوفر رافدا مهما في مزيج الطاقة المحلي علاوة على تعظيم مصادر الدخل ودعم الإيرادات العامة بعوائد إضافية عن طريق تصدير الكهرباء المولدة من الطاقات المتجددة.

وقد أظهرت دراسة (أوابك) والمعنونة (مزيج الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك – الواقع الحالي وفرص التنوع) أنه رغم تمتع الدول الأعضاء بإمكانات هائلة من موارد الطاقة المتجددة فإنها لم تستغل الاستغلال الامثل في معظم تلك الدول الأعضاء.

ووفق الدراسة فإن مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في الدول الأعضاء بالمنظمة لا تعكس حقيقة الإمكانات المتاحة منها خصوصا طاقة الرياح والطاقة الشمسية اللتين تتوفران في العديد من المواقع الواعدة في عدد من الدول الأعضاء.

وبينت أن معظم الدول الأعضاء وبشكل شبه كامل تعتمد على النفط والغاز لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة حيث بلغت حصة هذين المصدرين نحو 99 في المئة من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية خلال عام 2015 مشيرة إلى أن حصة المصادر الأخرى لم تتجاوز نسبة 1 في المئة.

عباس النقي